

لأصالة الحق ودرك التحقيق وفاسا قوله ومعلوم على مسلكهم ان البسيط المحض  
 لا يصح ان يكون مبداه هذا ايضا كالأعادة للقاعدة المشهورة لكنها مسلمة عند هؤلاء  
 الأكابر اذا اريد بها القبول بمعنى الاستعداد والافتعال التجردى وليست مسلمة  
 عندهم ان يتم بها الاعم من كسابق مرارا خلا فائدة في تكريرها من دون اعادة  
 زائدة او شبهة او تصديق وتامل في قول الرئيس بان هذه الكثرة انما هي بعد  
 الذات لأصدية ترتيب سببى او سببى لازمانى فلما نيلتم بها وحدة الذات حتى  
 اتامل وصادسا قوله واما ما نيا فان قوله ان تلك الصور العقلية اه فمن  
 اوضح الاغاليط فان ارباب المذرك النورية ولعقول العلية يعلمون علم احتواء  
 يدعون او فانا نقى نيا ان صدر المتألهين من اعظم الحكماء المؤمنين وانا فاحم  
 الفلاسفة الاسلاميين على ما يشهد عليه اسفاره واسرار الآيات وشواهد و  
 سائر تصانيفه بجليلة فكفى للثلاث ان من حيث هو انسان تاطق فخر او سعادة  
 ان يكون من مرديه ولا اقل من ان يكون مستعينا من اسارة الادب فيه  
 فضلا عن ان يكون من شائيه

وسابعا قوله واما نحن معاشر الامامية المتشركاه فغيبه انه طعن على صدر  
 المتألهين بكونه غير متشرك وان هو الا انك مفترى فانه كان من افضل الحكماء  
 المتشركين واکابر العرفاء المقدمين كما لا يخفى على من نظر بعين البصيرة الى تفسيره  
 للقرآن وشرحه على اصول الكافي وغيرهما من تصانيفه وهذا من الظهور كالنور على

شاهق الطور ولكن من لم يجعل الشدة نورا فالله من نور وزعم نفسه من المشرقه ولفظه  
 حق لقول انه كان كذلك فانه كان ذا درجه جليلة في زمرة المتكلمين ولفظه  
 والاصوليين فاحله الله وارا المقامة والكرامة كما انعم بها على اهلب الصالحين و  
 لكن اى شرع اباح لعجب او انجيلار والغرور وقد نص الكتاب الالهى بان الله  
 لا يحب كل محال فخور

وتماما واما قوله وليس علوا الاول ومجده اه وقوله فان العلم صفة كمال اه  
 غير مستقيم فان العلم بمعنى الاضافة بين العالم والمعلوم ليس بكمال للعالم كما تقر  
 في محله فهذه المقالة على سبيل تكليبية غير صحيح واما العلم بمعنى الصورة العلمية  
 الزائدة على العالم فليس ايضا كاملا للواجب كما قد وقع لتصبح مرارا في كلام  
 القدامى من الحكماء على ما وقع شرحه من لصدرو والا فيلزم الاستكمال بالغير  
 الذى موقعه ههنا في الصفات الحقيقية للواجب والتسلسل فيها وهو كما ترس  
 بل العلم بالغير الذى هو كماله انما هو عين ذاته على ما صرح به لمعلم الثانى في  
 الفصوص وسياتي التفصيل فيه ان شاء الله

وتاسعا قوله فان الفاعل اذا كان مختارا لا بد له اه معناه على ما اشتهر  
 بين العامة من ان الحكماء ذهبوا الى نفي الاختيار عنه تعالى مطلقا وعمق  
 فيه الايجاب بل هذا الاقرار فصح على هؤلاء الاجل كما قد فصله سيد الحكماء  
 الامكانية ومعلم الاول للحكمة اليمانية في القسرات واقرببه هذا المستكم النحرى

فی هذا الكتاب قد سبقنا في تحقيق الارادة والاختيار الواجب ما يكفي من  
 الطويل فيه ههنا وما يجمله فالارادة عليهم بالايجاب مما لا يرتاب في لطفا به  
 اول الالباب فان الايجاب لا ياتي سيق لعلم على مسلكهم بل مما يوكده فافهم  
 عاشر قوله اما ثانيا فلانه قد شاع وذاع انه قد مر ما فيه من التكرير فلما فائدة  
 في التكرير

والا قوله وسلك عاقل منصف بفرق بين الصور العلمية اه نعم لا يدرك هذا الفرق  
 من ليس برمان في هذه الفنون والافعال ان لصور العلمية القائمة بنفسنا  
 من العلوم كحصولها بالبقا ليست هي صفة كمال لها بخلاف لصور العلمية  
 الواجبة فانها لما كانت منبثقة عن ذاتها بعد تمامه وكما له فلا غرو ان لم تكن  
 من الصفات الكمالية وسباني لتحقيق فيه انشاء الله العزيز الثاني عشر  
 قوله اما رابعا فلان مراد المحقق من قوله بان لعلول الاول اه فليس فيه مزيد  
 معنى ليعلم به يكون جوابا عن لصدر لعظيم على الحكيم الاجل الطوسي الا  
 اعادة ايرادته على الرئيس فلا طائل تحتها اصلا واذ قد فرغنا من الصلاح  
 الاغلاط في ايرادته هذه على الحكيم الاجل الطوسي فاقول قد سبق منا حاشية  
 كتابية على الشواهد الربوبية ما فيها غنينة عن مثل هذه الاجوبة الركيكة التي  
 اوردها هذا الفاضل اعظم ههنا فقلت فيها اما الجواب الاول للصدره بان من  
 باب الاشتباه بين الافعال التجردية وبين الاتصاف بالوازم نفى البسط

عنه وفيه شيء واحد

فأقول هذه القاعدة انما يمكن حصرها في لوازم الهيئة لانها عتبارية عينية  
كالزوجة للاربعه واما الصفات الاتصافية فحيشية لفعل وقبول في وجودها  
لا محالة مختلفة في حاق الواقع دون الخاطى لعقل فقط ولا يشترط في سبق  
المادة والقوه زمانا على لقبول كما لا يخفى واما ما في الكواشى السبروارية على قوله  
من باب الاشتباه بين الافعال التجردى وبين الاتصاف اه وهو ان يتصف  
الشيء كالم من غير بدخلية المادة كاستفاده الماء بحرارة فانصاف الماد  
بلوازمها ليس من هذا اصيل اذ لم يستفد من غير ما بل كفى نفس الملزوم في  
رتب اللازم عليه ونشأه منه ولو كان ههنا مادة لم يكن لها بدخلية فمادة ان  
في قبول النار حارة غير معتبرة بحيث لو فرض ان الصورة النوعية النارية  
مجردة عن مادتها كانت حارة والاربعه لو تجردت عن موصوعها كانت زوجا  
فالصور المرشمة في ذاته تعالى لما كانت منبثقة من نفس ذاته بلا بدخلية الغير فاعلا  
كان او قابلا لكان قبول الذات اياها بمعنى الاتصاف لا الانفعال من الغير نعم  
قبول نفس صور العلمية الفعالي لان علمها بعد معلوم ومستفاد منه وليست  
منبثقة من ذاتها انبعاث اللازم من الملزوم وباجل القبول في نفس الصدور  
والاتصاف حين الانبعاث ففيه عنه وفيه واحد انتهى كلامه

ففيه اولاً انه تلخيص لعبارة المجلد الاول من الاسفار في ان البسيط

بجوز كونه قابلاً وقاعلاً ثم ان الصورة النوعية لما استحال تجرداً عن الهيولى  
 على ما تقر في مقارنه فنرض عدم المادة فيما يستحيل وجوده بدونها بالبراهين  
 العقلية لا يستلزم عددها في الواقع فالصورة بجوهريتها لما لم يكن لها بد من المادة  
 في تحققها ووجودها في الخارج فالعرض اولى بالافتقار اليها ولا ينافي عدم  
 افتقار أسرارها في جعلها الى جعل متانف غير جعل الصورة السارية فانه لما لم  
 يمنع جعلها افتقارها الى المادة في الوجود العيني فكذا لا يمنع افتقارها بحرارة  
 العلة القابلة والمادة المنفصلة وبالحكمة فهذه الفروض والتقديرات الاخرى بحجة  
 لا يرفع الاحكام لنفس الامر في الواقعية

وثانياً فالما اذا صار حاراً بالاشيرات الخارجية فاستعداد البرودة  
 اما زال عن الكليته ام لا وعلى الاول فانها اللازم الاخص يستلزم انتفاء  
 الملزوم واللازم يمكن لازماً ولكن الصورة المائية الملزومية باقيته بعد زوال  
 البرودة ايضاً هفت وعلى الثاني فهو اما في الصورة المائية فيرجع الى مسلك  
 الاشرافية من انكار الهيولى والتزام سائر الاشكالات الواردة عليه كما  
 فصل صدر المتألهين في شرح الهداية والاسفار بان بلغ الوجوه والبراهين لقطعيتها  
 فاعجب منه كيف يصير على ما يرجع الى اثباته واما في المادة وهو المظهر فالاصح  
 ان البرودة واستعدادها قائمة فيها وان صدرت عن الصورة النوعية المائية  
 او عن جاعلها بواسطة اوربا فصدر المتألهين في الاسفار قد عم جواز كون

واحد قابلا وفعالاً شئياً واحداً في البسيط والمركب واللوازم الخارجية والجمعية جميعاً  
 هو يودي الى نقص كثير من مسائل الفلسفة الاولى كما لا يخفى على الاذكياء  
 ثم قال في الشواهد الربوبية وعن الثاني بان الاول ليس متصفاً بها ولا مستكلاً  
 ولا منفصلاً عنها بل هي من التوابع لانها متاخسة عن الذات وعن كمال  
 الذات انتهى اقول لا يخسروا ان يكون الذات احدها الجمعية مبدأً لانكشاف  
 الاشياء في مرتبة علمه الاجمالي المنطوي فيه لتفصيل وعلى مسلكه من كون بسيطاً حقيقياً  
 كل الاشياء واثبات العلم منه بدون تلك الصور ام لا وعلى الاول فتكون تلك  
 الصور العلمية لغو الاحجسة الى صدورها ولو على سبيل اللزوم فان اللزوم لا يمنع العلم  
 والاختيار كما اشير اليه وعلى الثاني فيكون الواجب منقراً اليه اني انكشاف  
 الاشياء على هذا النقص في اجل الصفات الكمالية ويكون محتاجاً الى غيره فيه  
 ومستكلاً بها ههنا قال وعن الثالث بان هذه الاشياء جارات بعد الذات وهي  
 على ترتيب علقى ومعلولى والترتيب عشوائي من الوحدة ويودي الى الوحدة فلا ينشأ  
 بها الوحدة كمنشأ الاعداد مع لاتنا ههنا من الواحد انتهى اقول هذا مما لا علاقة له بنقص  
 الاعتراض فانه لم يكن الكلام في صدور الكثير عن الواحد حقيقى حتى يكون تناوباً  
 هذا دخل باطل قد كان وجه الاعتراض الى كون الواجب الحق محلاً للممكنات المتكثرة  
 وهو لازم على هذا المسلك سواء كان صدوراً منه بالترتيب وبغيره او لا ريب في  
 كون تلك الصور العلمية ممكناتاً اللازمة تعدد الجمعية ولا في قيامها بارة جلياً

على تسليم هذا المذهب قال عن الرابع والخامس بانه عين محل الخلاف اقول  
 ليس بهنا مسألة فقهية حتى يتكلم فيها بالاختلاف او الاتفاق او الاشهر او الاحوط  
 وانما المستمع في هذه الفتون الجليلة هو البرهان العقلي وقد قام على المسئتين اللتين  
 قد استعرض الحكيم الاجل الطوسي بحالهما على الرئيس كما يظهر من الرجوع الى  
 مسائل الفلسفة الالهية واما الشيخ الرئيس فهو من اشد المضطربين واكبر المتحيزين  
 في هذه المسألة فكلامه في كتاب احد التعليقات تارة يومي الى تصحيح  
 مسلك الصوري في علمه وحسب الى بطلانه كما عليه سيد الحكماء في المقدمات  
 فانه ذهب الى ان الشيخ ممن انكر ذاك المسلك استند بعبارات من تعليقاته  
 وقد اشتمل تعليقاته على عبارة كثيرة مما يويد تصحيح ذاك المسلك ويستلبي عليك مزيد  
 في هذا المرام ان شار الله وليس في الكواشي البرورانية بهنا ما يتحقق الالتقاء  
 والجواب فكان للاعراض عنه احرى هذا ولما ان استيفاء الكلام في هذا شرح  
 فزيد عليه فاقول هذه المسألة هي كون البسيط قابلا وفاقلا شي واحد مما له علاقة  
 بما سأله غيبة الصفات الواجبية ولما اصر صدر المتألمين على دفع اعتراضات  
 الحكيم الطوسي عن الشيخ في مسألة تصور العلية الزائدة عليه ثم اطلال الكلام في  
 تلك المسألة سوالا وجوابا في كتاب المبادر والمعادنرى تمحيص مرامه اوله  
 من نقل تمام كلامه فنحصل حجة القوم انه لو تقررت الصفات الكمالية الانضمامية  
 في ذات الواجب فما عليها وقابلها ذاته تعالى فيكون فعلا بحسبته وانفعال بحسبته

اخرى بوجود الاول ان الفعل للفاعل قد يكون في غيره فجهة الفعل غير جهة القبول  
 والثاني انها لو كانت من جهة واحدة لكان كل ما فعله لنفسه قبل وكل ما قبل فعله  
 والوجود يكذب والثالث ان الفاعل هو الذي يقتضيه وجود المعلول ويجعله واجباً  
 الحصول بوجوده وان توقف وجود المعلول على بوائق لعلل الايض والفاعل كما هو  
 قابل لا يقتضيه المعلول فهاتان الجهتان اما هي سكونا لازمتين له او مقومتين  
 او الواحد منهما مقومه والاخرى لازمة وعلى التقديرات يلزم تركيب الواجب اما  
 على الشقين الاخيرين فواضح واما على الشق الاول فنعيد الكلام الى صدره بما بانها  
 لا تصدران الا جهتين مختلفتين الايض فتسلسل او تنجس الى جهتين مقومتين لذاتهما  
 فاور وعليه بان هذه الحجة انما يجرى في الاتفعال التجرد لا المطلق الاضمار  
 فهاتان الجهتان من الفعل والقبول يجوزان يتجدان في لوازم الذات وفي سائر  
 صفات الزائدة الحقيقية الاضمارية ومنها الصور العلمية وزعم اللوازم تابعاً  
 للملزوم في فعل وعدمه فهو ههنا لما لم يكن مجعولاً لوجوبه الذاتي فلذلك لصورت  
 بجعول هذا البعض هذا الايراد فاقول فيه اولاً ان هذه اللوازم اذن تكون جهة  
 بالذات فيلزم تعدد الواجب في ههنا كما ترى وثانياً ان غاية ما يلزم من عدم  
 مجعوليتهما بجعل خارجي غير الواجب واما عدم مجعوليتهما او عدم امكانهما في  
 ذاتهما ولا اقل لا فقارها العرضي الى المحل فلا وقد اشهر وتحقق ان اللوازم مجعولة  
 ملزوماتها والايراد الثاني انه منقضى بالصفات الاضافية بجران الدليل فيها



بکلیج مقدماتہ اقول ہذا لنقص لیس شی لان تلك الصفات اعتبارية حدیة  
 والكلام قد جرى في الصفات الانضمامية مع الرجوع الى اضافة واحدة وهي  
 القيومية على ما حققه قدس سره في الاسفار والمبدأ والمعاد وغيره وادور علی  
 الوجه الثالث بزيادة اما اولاً فان لنقص بعض صفات الحقيقية كعلمه تعالى فانه  
 قدرة من جهة وازادة من جهة والقدرة يقتضي امکان صدور الفعل عنه والازادة  
 يقتضي وجود تعدد الجهات واما ثانياً فالمتناقضة باننا لان سلم ان نسبة  
 القابل الى المقبول بالامكان الخاص المنافي للوجوب لم لا يجوز ان يكون بالامكان  
 العام فلا ينافي الوجوب اقول هذا لنقص الحق بان يطلق عليه اسم المغالطة فان  
 نسبة القابل الى المقبول لو سلمنا انه بالوجوب فمن الواضح انه ليس بوجوب بالذات  
 بل هو وجوب بالغير وانما هو مجامع للامكان الخاص كما لا يخفى اما الاول فالقدرة  
 في الواجب ليس عبارة عن امکان صدور الفعل وانما هو القدرة الحيوانية الناقصة  
 بل الفعل واجب باعتبار قدرته كما حققه ره في ذاك الكتاب فلا حاجة الى  
 تطويل الكلام فيه فانهم ثم ادروا بانها غير سديدة لاحاجة الى مخطا بعد اتقان  
 ما دامنا ليسه العجب انه تادي في البحث حتى قال ان حشية لقبول الفعل  
 في الصفات الزائدة الغير اللازمة ايضا غير متخالفة ولا يخفى ما فيه وما بجملة فالاصول  
 الحكيمية يعطى الحكم الجرم تجالفت حشيتي لقبول الفعل في نفس الامر واستحالة  
 اجتماعهما في شئ واحد موجود في الموجد بذاته لا يجب ونسار ان تراعه ولا يستيقض

باللزوم أصلاً ولا يأتى فيه قطعاً والتخصيص بالاستعداد والقوة الاتقالية التجردية  
 مما لا حجة عليه تبيته واذن فنحقق ان ايرادات الحكم الاجل الطوسي على مسلك الصواب  
 في علمه تعويراً لارادة لامر ولها أصلاً

واما الاستدلال بالعلامة فقد وقع لبعض المسامحات منها في حاشية  
 مصباح الدسبح على لوار الهدى منها انه قال بعد تمنيض اعتراض الصدر على  
 استحالة كون شئ واحداً قابلاً وفاعلاً كما سبق اقول المشاؤون منهم شيخ الرئيس  
 يبالغون في انكار زيادة الصفات عليه تعالى ويقولون بعينها كما هو مذکور  
 في اسفارهم فكون الشئ قابلاً وان لم يكن محالاً مطلقاً لكنه محال في  
 الواجب عندهم بل معنى اخذ كما لا يخفى على من نظر بحيث لا يهيات من كتبهم  
 وهذا هو غرض المورد في بحل ايراده الزامى فلا بد من رفع الالزام وليس لمرفوع  
 اقول كون الشئ قابلاً في خصوص الصواب العلمية الزائدة على الواجب بقا  
 جوزه شيخ الرئيس في التعليقات هذه عبارة ولا يصح واجب الوجود لذاته قابلاً  
 لشيء فان القبول لما فيه معنى ما بالقوة ولان يكون تلك العوارض توحد فيه  
 عن ذاته فيكون قابلاً كما انه فاعل اللهم الا ان يكون تلك الصفات عوارض من  
 لوازم ذاته فانه لا يكون ذاته موصوفة بتلك الصفات لان الصفات موجودة  
 فيه بل لانها منه وسرق بين ان يوصف جسم بانه ابيض لان البياض يوجد  
 فيه من خارج بين ان يوصف بانه ابيض لان البياض من لوازمه واذا

ان يكون

اخذت حقیقتہ الاول علی ہذا الوجه ولو ازمنہ علی ہذا البہتہ استمر ہذا المعنی فیہ ولیس  
 ہناک قابل و فاعل بل ہوں حیث ہو قابل فاعل الی غیر ذلک من العبارت  
 تکلیف صحیح انہ محال عنہم فی الواجب اما دلیل اختلاف حیثیتی لقبول و لفعل  
 فی اثبات عینیتہ الصفات الحقیقیۃ الواسعہ فیہ فلا یرضیہ الصدر الأعظم فی  
 الاسفار و المبدأ و المعاد فانہم تم قال فی عماد الاسلام و منجلی ماورد علی المشائین ما  
 اور وہ صاحب المطارحات من انہ یلزم علی القول بارتسام لصورہ فی ذاتہ  
 علی الترتیب العلی ہی کون ذاتہ منفعلہ عن الصوۃ الاولی اذ ہی علۃ ہتکمالہ  
 بحصول الصوۃ الثانیۃ لا یقال الصور وان کانت فی ذاتہ فلیست کمالا لانما  
 نقول ہی من حیث کونہا فی ذاتہ لما کانت ممکنۃ الوجود لا یكون حصولہا  
 بالفعال بل بالقوۃ ولا شک ان کون ذاتہ بالقوۃ نقص لذاتہ وانتفاء القوۃ انما یكون  
 بوجودہا فی کون وجودہا کمالا و مزیل المقص کمل فالصورہ السابقہ تکلون کملہ و ذاتہ  
 مشکلیۃ فاکمل اشرف من المتکمل مع ان ذاتہ اشرف من کل شے و اورد علیہ  
 صد الدین بوہمین الاول انہ منقوض بصدور الموجودات الخارجیۃ لاجرا خلاصتہ  
 الدلیل فیہ بعینہ والثانی فلان مکان لہ حلول فی ذاتہ لایبانی ایجاب العلة  
 دیا ہا فنقول فعلیتہ تکلیف لصورہ من ہتہ المبدأ و وجوبہا مترتبہ علی وجوبہ لیس  
 ہناک فقد فلا قوۃ اصلا ولا لتکلیف الاشیاء مکان من ہتہ المنسوبۃ الی مبدأ  
 الاعلی و الانفعال انما یلزم لو انتقل ذاتہ من معقول الی معقول آخر کما فی العوام

النفسانية اذ هي معقولة على ذاتة من غير كمانى علوم المبادى واما اذا كانت  
 المعقولات لازمة لذاتة كمانى لوازم المهيئات فلا يلزم من الانفعال شئ اصلاً  
 اقول لا يخفى عليك ان لنقص بحدود الموجودات غير متوجه لانها ليست بصفات  
 القدر قائمة بذاتة بخلاف الصور القائمة به تعالى فانها كالصور العلمية القائمة بنات  
 كونها كمالاً للحل لكونها علمية واما الايراد الثاني في قسبيل النزاع المنطقي واما  
 فلا شك في لزوم الاستكمال بالغير اللهم الا ان يلزم ان الاستكمال بالغير لا يابى  
 اذا كان الغير من صفات كماله انتهى اقول قياس الصور العلمية الزائدة على  
 الذات الواجبية على صور حصولها لانفعاليتها النفسانية ليس بصحيح لانك  
 قد تحققت ان تلك الصور قد حقت لزمت ذاتة تعالى وهو كمال وتمام و فوق  
 التمام في مرتبة ذاته فلا تكون كلمة له بخلاف هذه فانها مستكملة بها و اجواب عن  
 نفس ذاك لنقص قدم في مطاوى المباحث السابقة فلا غيره ثم لا يدخل للنزاع  
 المنطقي مهنه اذ قد ذكر في كلام القائل ان القوة والاستكمال معدومة في لوازم  
 المهيئات والذات ومنها الصور العلمية الواجبية وهذا القائل المتكلم الاجل يعنى  
 فيها القوة والاستكمال فهل هذا النزاع معنوي كما لا يخفى واما الاستتماء  
 العلامة فاعترض على جواب صدر المتألمين المنقول انقابه لو لم تكن تلك الصور  
 كمالات له تعزيم خلوه في ذاته عن العلم بالغير الذي هو كمال له تعود موثقي لعلته تعالى  
 بما عداه و اقول فيه انه قد صرح صدر المتألمين بان الصفات الكمالية عندهم

عين ما لو اجب على ذكره ولكن تلك الصور ليست منها وهو تعالى في مرتبة ذاته  
 عالم بذاته وبغيره من دون الافتقار الى تلك الصور الزائدة على ما نطق به كلام  
 التعليقات واصل في خصوص نعم تلك الصور ثم شحته عنه لازمة له بعد كونه علما  
 بسيما اجماليا منظوبا فيه لتفصيل بذاته وبغيره فليس علوا الاول ومجده معقوله الاشياء  
 بل بان يفيض عنه الاشياء معقولة فليس كما له وشره بهذه اللوازم وهو العلمانية  
 كما قد سبق تفصيله واذن فلا يلزم الجهل ولا الاستكمال كما زعمه الاستاذ فقال  
 نعم ان الاستاذ لم يفرق بين الواسطة والافتقار في جواب الصدء العظيم  
 عن يراود الحكيم الاجل الطوسي على مسلك الصور وانه يستلزم ان لا يوجد الواجب  
 شيئا مما يباينه بذاته بل بتوسط امر حال فيه فزعم ان كل واسطة يستلزم افتقار ذي الواسطة  
 اليها وليس كذلك اذا كانت الواسطة ايضا صادرة منه واللازم سلب الواسطة  
 مطلقا من السمين ويكون الواجب علته تامة بكلمة الموجودات بل هذا الالانفة  
 لسلاسل الاسباب والمسببات المتربات والبطال العظيم حكمته في الكائنات  
 والمبهمات واقفاني هذه المسألة امام القشيري بن تيمية ايضا في بعض رسائله  
 كيف يقول لعقله بافتقار الواجب الى غيره اذا خلق الاعضاء والحياة بواسطة  
 القلب والفروع والاوراق في النباتات بواسطة البزور مثلا وحيث قال الصدء  
 العظيم بان تلك الصور العلمية الالهية اشرف واقدس من الملكات الخارجية  
 لكونها لوازم وجوده تعالى فتكون اقدم واقرب منه له اليه تعالى فزعم عليه الاستاذ

بأنه خطأ فاحش إذ تصور موجوده بوجوده ظلي فتكون ضعفه وظني ان الاستناد  
 قد اخطأ لقلة التامل استجالاته في التخصيف لان تلك الصور ليست من الصور  
 الانفعالية المأخوذة من الاعيان الخارجية لتكون لها وجود ظلي بل هي صور  
 فعلية مباو لوجودات الاعيان ولو ازم ذاتية واجبته كما صرح به القائل فتكون  
 من هذه الجهة اقول واشرف منها فلا تعقل ثم قال في عماد الاسلام نقلاً  
 من الاسفار وردا عليه ما ذكره العلامة الحصري رد اعلی انكيسا لس مطلق القائل  
 بالصوالمترتبة في ذات الواجب بعد نقل كلامه ان فيضان هذه الصوة اما  
 بالعلم المقدم او لا فعلى الاول العلم المقدم الذي هو عين الذات كالتعلم في العلم  
 بالوجودات عينية فما الدليل على فيضان الصور لعينية قبل الوجودات  
 وعلى الثاني يريد عليه ان هذا قول بان الشرايع اشياء لا يعلمها وهذا قول  
 مستشع كما ذكره ذلك لفيلسوف وثنانيا ان هذه الصور اما جواهر او اعراض فان كان  
 الاول لزم ان يكون موجودات عينية فلا بد لها من صور آخر للعلم والكلام في  
 ذلك كالكلام في اهل الصور وان كان الثاني لزم ان يكون واجب الوجود بالذات  
 محلها وفاعلها والقول يكون الواجب بالذات فاعلا لها لا محلا لها لكونه غير  
 متاثر عنها قول بكونها جواهر كباقي الممكنات ولا خفاء ايضا في ان علم واجب الوجود  
 باعتبار هذه الصور ليس علما كائنا ذاتيا لكونه تابعا لفيضان تلك الصور بل  
 تقدير انحصار العلم بمتدم في فيضان الصور المنكشفة لزم ان لا يكون للذات علم

هو کمال ذاتی غیر تابع للتأثیر و الحق تحقیق کما مر و اور و علیه الفاضل الشیرازی  
 بوجه الاول ان لعلم الاجمالي الکمالی غیر کاف لصدور الموجودات العينية معتمده  
 الیه عند من یحیل علمه بالاشیاء الخارجیه مجرد الاضافة الاشرافیة الوجودیه  
 الیهما و القائلون به طائفه اخری یحیلون موجودیه الاشیاء فی الخارج لمنشبهه  
 الی جعلها و قیومها مناط معقوله استهاله اولی ان الشیخ الرئيس عنیه  
 کبهنیاء و اتباعه مع اتباعهم مع اثباتهم لعلم الاجمالي الذی یوعین ذاته لا ینفقون  
 به فی صدور الموجودات الخارجی عنہ تعبرل شینون له لصور المفضل العقیده لئلا یكون  
 صدور الموجودات الخارجی عنہ تعبرلا متسیا زصادق عنده و ارادة متقدمة منه  
 الثاني انه قد سبق ان علمه تعالی بتلك الصور القائمة بذاته عین ایجاده لها بلا  
 اختلاف و العلم اذا کان عین الایجاد و المعلوم عین الحصول لا حاجه فی صدره  
 عن الفاعل لعلم و ارادة الی علم سابق تفضیله به فلا یتاتی قوله و هذا قول بان الله  
 ابداع اشیاء الا یعلمها الثالث ان قوله هذه لصورها جواهر و اما اعراضه غیر  
 موجود فان جواهرها جواهر و لكنها جواهر ذهنیه علمیه و هیست جواهر عینیه خائز  
 فلا یتدعی لعلم بها صورة اخر کما مر و کل ما عتبار الوجود المعنی اعراض قائمه  
 بذاته لکن ذاته لا یتأثر عنها ولا ینفعل بها کما سبق تفسیره الرابع ان استدلاله  
 علی ان علم الباری بهذه الصورة لیس علما کما لیا لکونه تابعا لفیضان تلك الصور  
 غیر صحیح لما مر ان علمه تعالی بتلك الصور عین فیضانها عنده معقوله لانه تابع لذلك و ان كان

بالمعنى

الذات التي لا يتبعها

مراده ان نفس تلك الصور ليست كما لانه فقول ومن الذي انكره فان الفلاسفة  
 القائلين بالصور في علمه تعالى ينادون ان وجود تلك الصور وصدورها ليس كما لانه  
 بل كما انه يتبع عقله للاشياء الخارجة عن ذاته والخامس ان قوله فعلى نفس  
 انحصار العلم المقدم في فيضان الصور المنكشفة لزم ان لا يكون للذات علم بل هو كمال  
 ذاتي ليس يتبادر فيما هم لصدورها ولا يختصر علمه تعالى عندهم في الصور بل يشبهون  
 للباري علما كاليها هو عين ذاته وهو العقل البسيط هو مبدأ المعقولات المفصلة كما انه  
 الشيخ الرئيس في كتاب النفس من الشفاء وكيف ينكر احد من معتبري الفلاسفة  
 كون ذاته تعالى بحيث يصدر عنه المعقولات مفصلة سواء كانت عينية او  
 ذهنية انتهى فمذهبه خمسة اراءات وردت على العلامة الخضرى وطلبى انها غير موافقة  
 اما الاول فلان كلام الخضرى صريح في ان مراده انه لو كان صدور الصور العلمية  
 بالعلم مقدم لزم القول باكتفائه في العلم بالموجودات العينية لانه لا شك في  
 ان تلك الصور المفصلة متباعدة الحقيقة متفاوتة الهوية كالموجودات العينية فلا  
 وجه في كونه كافي في الفيضان الاول دون الثاني واما الثاني فلا شك في ان  
 على هذا القول يلزم ابداعه تعالى الاشياء بدون تقدم علم فان كان هذا مستغنا  
 لزم ما لزم العلامة الخضرى وان كان ليس مستغنا فلا ضرورة بالكتاب القول بالصور  
 فانه حجة القول بان ايجاد العالم هو العلم لا علم له تعالى سواء نفوذ بان الله من ذلك  
 الثالث فلان غرض العلامة ان هذه الصور كانت قائمة بالواجب لزم كونه تم



محلا لها وان كانت تلك الصور جواهر عينية ولم تكن قائمة فلا بد لها من صور آخر  
 للعلم اما الرابع فلان مقصود نخري ان العلم الكمالى للواجب تعالى ينبغي ان يكون  
 مقدما على جميع مسلولاته لذاته وصفاته الذاتية فلا يكون العلم الذى هو عين الصور  
 القائمة بالواجب كماله وهذا وار ولا يحمى عنه اما الخامس فلان العلم الاجمالى  
 الذى لم يكن منشأ تمييز المعلومات فى نفسها عند العالم ليس بعلم حقيقة وانما  
 اتركبوا به حذرا عن التشنيع لنتى كلامه اقول الايراد الاول ليس بشئ لانه فى الحقيقة  
 اعادة لنفس كلام الحق نخري ولم يتعرض لدفع جواب صدر المتألمين عنه  
 اصلا واما الثانى ففيه غفلة عن قول الصدر العظيم وهو ان علم سابق تفصيله فهو  
 لا يثنى على العلم البسيط الاجمالى فانهم واما الثالث فكانه لم ينظر الى قوله وكل باعتبار  
 الوجود اعينى اعراض قائمة به تعبر لكن وانه لا يثاثر عنها ولا يتفعل بها كما سبق واما  
 الرابع فلم يتعرض فيه لغير دفع ايراد الصدر الا علم عليه بان احد من الفلاسفة  
 لم يقل يكون تلك الصور الزائدة كمالا للواجب فلا فائدة فيه اصلا واما الخامس  
 ففيه غفلة عن حقيقة العلم الاجمالى الواجب فانهم قد صرحوا بانه قد انطوى فيه اتم  
 تفصيل فلا مساع هنا لعدم تمييز عند العالم اصلا يرشك لىه لفظ لفصوص الغائية  
 المنقول سابقا وعبارة التعليقات كثيرة كثيرة انما سور النطن الهم بانهم اتركبوا حذرا  
 من التشنيع الا من بعض لطن فانهم  
 ثم اقول الجواب الحق عن الاول ان الاعتراض على مسلك الصور لا يجب

ان يكون عين مذمهم بل بنا را على مذمهم ولا ريب انه وارو عليه فالمعترض يقول انه  
 لم لا يجوز ان يكون العلم الاجمالي الذي هو عين لتفصيل كافي في صدر الموجودات  
 الخارجة عنه ولما كان علمه ارادته عين ذاته فيكون اثبات العلوم والصور والارادة  
 الزائدة عليه لا تستلزمها المحالات العقلية لغوا وشططا ويؤيده قوله الثاني انه  
 قد سبق ان علمه تم تلك الصور القائمة بذاته اذ هو في الحقيقة موند لراس  
 المعترض وكلامه وان برز في صورة الاعتراض وكذا الثالث لانه لما سلم  
 بالآخر ان تلك الصور بوجودها اعتراض قائمة بذاته تعالى فيكون الواجب قابلا  
 وفاعلا لها والبحث في تجويز هذه القاعدة قد سبق انفا تذكر والرابع كما بحث  
 لفظي في لفظ التابع ولم يقصود واحد على ان البحث قد اورد المعترض على التقدير  
 على ما يصرح بقوله فعلى تقدير انحصار العلم المقدم في فيضان الصواب ولا شك انه  
 وارو من لم يسلم به المقدم من الفلاسفة فهو من مندوحة عنه فهذا الرابع عند  
 التحقيق ليس بشئ وكذا الخامس لانهم اذا شبهتوا له علماء كالمال يا هو عين ذاته فيكون  
 اثبات الصور الزائدة التي تستلزمها ليست بحال له لغوا صرفا وهو عين مقصود  
 الاعتراض وظهر ان الايرادات المخترية على ذاك المسلك اوردت في نفس الامر  
 لا مرد لها فانهم-

ثم ان المحقق مخبري قد ذكر في حواشي الهيات شرح اجسريد مذمهم من تصديقه  
 الاول لانكيسايش اللطفي الذي كان من حلال الحكماء الموحدين وجلال لعتدوا

اليونانيين بهذه العبارة اعلم ان الملمطين وهم اساطين الحكمة مذربين في علم الواجب  
 احد هاتين الذاتين لم يكن موهبة فاول ما صدر للصور العلمية للموجودات  
 العينية ثم اوجد الموجودات العينية على ما هي عليه في العلم المتقدم وزعم انهم  
 قائلون بالصور العلمية القائمة في ذات الواجب ونقل في تأييده عبارة ايل  
 ليمنيارو هو مختار الرئيس وتلميذه على المشهور كما قد شرحناه وثانيها ان الملمطين  
 وهو ان اول ما صدر عن الواجب الوجود بالذات جوهر فيه جميع صور باقي  
 الممكنات فعلى مذهبه يكون الجوهر الاول غير مسبوق بالعلم المتاخر لذات الواجب  
 بخلاف المذهب الاول فان جميع الموجودات العينية مسبوق بالعلم الازدي على  
 هذا المذهب انتهى وكان على الظاهر سلك فلسفيين الاكبر لنصير الطوسي وتوجيه  
 المباحث على هذين الطريقين مما قد حواه هذا الكتاب مع مزيد التحقيقات الساتحة  
 في معاناه ولكن الحق عندنا ان المتأخرين غفلوا وتغافلوا عن ذلك حقيقة هذين  
 القولين فاعرضوا عن السر المستور وشبهوا بالقشر المشهور فحلوا على ظاهرها  
 واعترضوا عليها بالادع عن ذلك قد كشف هذا الرمز بلغة كنه الامر العلاني  
 الشمس الجليلاني في حاشيته الحاشية الخفية التجريدية بان مقصودهم بيان العلم  
 الذي يكون متأخر عن العلم الاجمالي وهو عين الذات وذلك العلم المتأخر لغيره  
 بالعلم التفصيلي وهو معلوم حقيقة لانه مناط عالمة الواجب حل شانه بل مناط  
 علمه هو ذاته المقدسة بذاته فعلى المذهب الاول المراد من الصور العلمية للموجودات

المغائر لذات الواجب بخلاف المذهب الاول فان جميع الموجودات العينية مسبوق بالعلم

هو الاشياء باعتبار الوجود العيني لانه يطلق العلم بمعنى معلوم على الاشياء الخارجية  
 كما علمت والمراد من العلم المتقدم هو العلم الذي يكون عين ذات الواجب وذلك هو  
 مناط العالمة ومبدأية الكشف والاكتشاف وهو علم فعلي بالنسبة الى الاشياء  
 ولهذا قال على بن ابي طالب في العلم المتقدم فيصدر عنه تنكشفه وعلى المدرس  
 الثاني يكون المراد بيان الاشياء والمعلومات التي ترتب على علم الواجب  
 لان المراد ان الصورة التي تكون حالة في اجزائها العقلية يكون مناط عالمة  
 بالاشياء ويكون هذا بيان اول مرتبة من مراتب العلم تفصيلي الذي هو  
 لمعلوم حقيقة على ما ذكره المحشي في مراتب العلم تفصيلي فلا يجب الاعتراض عليهم  
 بما توهم من ظاهر عباراتهم بل يجب الاجتهاد في تصحيح كلامهم لان كلامهم مرئو والتموه  
 في كلامهم غير عزيز وباجل ذلك كيف يحل انتساب مثل هذا الخبط الى الذين هم  
 اساطين الحكمة واباء ابناء الحقيقة فظنهم بهم هذا ظن اذ من بعض ظن انهم انتهى بقدر  
 مضي استاذنا ولم يستنبه لهذه الحقيقة مع سعة نظر ولبط الفكر وما يحل هذا التوجيه  
 الوجيب وان كان باخذة تحقيقات عميقة دقيقة لسيد الحكماء الامكانية والمعلم  
 الاول للحكمة اليمانية في التقويات والتفدييات ومنه استفاد زمرة المتأخرة ولكنه  
 في هذا المقام من الاعلاق النفيسة المستحقة للاكرام والاعظام والشروى بفضل الامام  
 وبعد الشيا والتي فالصدر الاعظم قد اورد نفسه على مسلك الصور بوجه هذا تخصيصا  
 والاول ان محجوب الواجب بالذات في الممكنات على التحقيق هو وجوداتها الجزئية

وذن مياتها كهيئة فاستلزم العلم بالعلم بالعلول من حيث صدر عنه  
 لا يقتضى تعلق هذا النحو من العلم بالعلولات الا بظهور وجوداتها الخارجية  
 مياتها الذهنية ولصور علمية المطابقة لها اقول هذا الوجه ماخوذ من كلام الحكم  
 الاول الطوسي في شرح الاشارات وشرح رسالة العلم فافهم اني ان تلك الصور  
 العلمية لما كانت لوازم الوجود الواجبي الخارجى لاستحالة حصوله في ذهن من  
 وبراءة عن الهيئة كالتقرر في مقوله فلا ممانع للوازم الذهنية واللا لوازم  
 فيه اصلا فاللوازم الخارجية لا يكون الاحتائق خارجية لا ذهنية ههنا  
 اقول هذا قريب من الاول ماخوذ من كلمات الحكم الطوسي حيث قال باستحالة  
 انصاف الواجب بصفات حقيقة على هذا المسلك لان تلك الصفات في تعاقب  
 لا تكون الا لوازم خارجية فافهم الثالث انه يلزم على هذا التقدير صدور الكثرة من  
 الواحد كحقيقى لان حصول الاول يقتضى صدوره عن الجاعل الحق سبق صورته  
 عليه فيلزم ان يكون الصورة الاولى عليه بحصول اللوازم المبائن وكحصول صورة  
 اخرى هي صورة العلول الثاني فيلزم ان يكون الواحد الحق باعتبار صورة واحدة  
 وجهته واحدة بفعل فعلين مختلفين اقول كانه تفصيل لا يراد بالحكم الطوسي فيما سبق  
 من انه قول بانه لا يوجد شئ مما يابنه بل بتوسط امور حاله فيه فافهم الرابع انه  
 يستلزم انكار علم الواجب بالجزئيات من الكائنات والمبعدات لان كل صورة  
 عقلية ولو تخصصت بالف تخصص لا يمنع لذاتها الشركة فيها لان مناط الجزئية كما

حق اما احساس و علم بحضوری و هوکما ترسی و با جمله فایزاد است الحکم العظیم  
الطوسی علی هذا المسلك قد شملت علی شدة الاستحصاف والاشکاک بما لا یزعم  
شیء اصلا و قد آب الیها صدر المتأیین بعدک البین و عرق البین فبصر

## نشرة

ثم انه لما ظهر بطلان مذہب الصور فاعلم ان الفاعل لتسفن حسن بن الحسن بحکم  
عبدالرزاق اللاهجي قد بس سرهما قد تصدی لنا و یله فقال فی کتاب شمع البین  
بعد ثبات عیسیت صفات حقیقیة واجتیة اما بسبب صعوبت اذعان این  
معنی بر اکثر طبایع جمعی از ایشان از باب تشبیه و تمثیل چنانکه عادت و آداب  
ایشان است در تعلیم خواص حقایق تشبیها باشد و تشبیه و خلفاء علیهم السلام  
در باب علم بحصول صور بحضور ذوات یا بسائر عبارات تعبیر نموده اند و مقصود  
ایشان همین معنی بود اگر چه بر اکثر اتباع ایشان مخفی گشته و طبیعتشان بطلان  
که خود فهمیده اند سرشته و هر یک اعتقاد خود را محض ایمان پذیرفته اند و با  
سبب الویه سازعات و مجادلات میان ایشان افزایسته شد پس واجب بود  
بعض ذات خود خود را می دانند و همین علم که بذات خود دارد و عین ذات او  
همه چیز غیر خود را می دانند پس علمش بذات خود و غیر ذات خود و علم نیست بلکه  
هر دو تکمیل و آن یک علم نفس ذات اوست و همین علم که محض ذات اوست

فالذلي است هبته موجودات را اذ اول تا با بدی دانند انتمی لعنه اقول و لعنه  
 قریب مما اشار الیه قطب افغلا الرانی فی المحاکمات علی شرح الاشارات  
 بان هذا المطلب لما كان دقیا استبعده ارباب التحصیل فی بادی لفظه ان یق  
 ای تعلم ان تقدم قیاس الشعر ثم الخطابة ثم الجدل ثم البرهان ولم یكده ثم قیاس الشعر  
 هناك بعد المقام عن حد التحصیل وكان قدم من المقدمات ما یكین ان یجادل  
 به شرع فی اثبات مطلبه تقدم مقدمات خطابية یحصل البرهان ثم یرج الی  
 البرهان حتی یحصل یقین اما الدلیل الجدی فبان یقال بنا اعلی الدرس السابق  
 ان علم الله بعبیه یجب ان یكون نفس غیره لان علم الله اما ان یكون ثابتا اولاً یكون  
 والثانی مذهب القدماء والاول اما ان یكون نفس الله ..... او یمن معلولاً  
 اولاً هذا ولا ذاك ومحال ان یكون نفس الله لتعدد العلوم بتعدد المعلومات فان العلم  
 بزید مغاير للعلم بعمر وبالضرورة فلو كان علم الله من ذاته لزم تعدد ذاته او  
 اتحاد امور مختلفة والثالث ایضاً باطل لانه ان یكون قائماً بالله فیلزم لكثرة  
 فی ذاته وكونه قابلاً وفاقلاً او قائماً بنفسه فیلزم مثل الافلاطونية او قائماً بمعلولاته  
 فیلزم ان یكون علم الله تعالى متاخراً عن معلولاته وهو محال « واما الطرق الخاطیة  
 فموان درك الذات لیس بحصول صورة فانه لو كان بحصول صورة وجب ان یكون  
 بین الذات والصورة مستیبار لكن لا امتیاز بالماهیة لاتحادهما فیما ولا بالعوارض  
 لان الصورة لما تحققت فی الذات فجميع عوارضها عوارضها واذا لم یحتاج العاقل

فی ادراک ذاته لے صورتہ لم یحتاج فی ادراک ما یصدر عن ذاته لے صورتہ و غیر  
 من نفعک فانک اذا تعقلت شیاً حاصل لک صورتہ لبعقول مشارکة من  
 لبعقول ولا یحتاج فی ادراک تک الصورة العاودة منک بالمشاركة الی حصول  
 صورتہ اخرے عندک بل تک الصورة کافیست فی تعقلها فبالاولی ان ما یصدر  
 عن العاقل بالذات لا یتحتاج فی تعقله لے صورتہ ثم اورد علیہ سوالین احدهما  
 ان لصورته العقلیة انما کفی فی تعقلها لكونها حادثة فی النفس و استنباع حصول  
 صورتہ اخرے معها مساویة لهما و هذا بخلاف ما یصدر عن العاقل فانه لیس  
 بحال فیہ الثانی ان لصورته العقلیة لیس حاصله عن النفس بل النفس قابلهما  
 و انما حصلت لصورته عن لبعقول الفعالة و اجاب عن الاول بان کون الصورة  
 حادثة فی نفس لیس شرطاً للتعقل و الا لم یکف نفس ذاتها فی تعقل ذاتها بل  
 حلول الصورة فی نفس شرط حصول الصورة لهما الذی یو تعقلها حتی اذ حصلت  
 لصورته لهما بوجه آخر غیر الحلول حصل للتعقل و عن الثانی بان حصول الصورة عن العاقل  
 حصول للفاعل فیکون حصولاً لغير ذلک الشیء و هو تعقل اذ لا معنی للتعقل الا حصول  
 الشیء للبحر و حصول الشیء للفاعل ضعف فی کونه حصولاً لغيره من حصول الشیء للفاعل  
 و اذا کان الثانی کافیا للتعقل کفی الاول بطریق اوسے ثم لما استحصل ظن المتعلم  
 بطلوبه بهذه المقدمات الخطابیة برهن علی المطلوب بانه قد ثبت ان المبدأ الاول  
 عالم بذاته و ثبت ان ذاته حلة لمعلوم و ثبت ان العلم بالعلیة حلة للعلم بالمعلوم فیریم



من هذه المقدمات ان حصول المعلوم نفس تعقله فانه لما كان العلتان متحدتين  
 يلزم ان يكون معلولان متحدين لا محالة كما ان تغاير العلتين ليس الا في الاعتبار  
 كذلك تغاير المعلومين بجميع الكليات والجزئيات حيث صدرت من الله  
 تعالى والصدور عين لتعقل يلزم ان يكون الله عالما بهما من غير كثرة في ذاته واما  
 اجوابه العقلية فلها صفتان احدهما علمها بمعلولاتها وهو عين معلولاتها والاخر  
 علمها بما عد معلولاتها كعلمها بالله وعلمها بالمعدومات فان هذه العلوم يكون  
 بحصول صور فيها على طريق الاشراف من المبدأ الاول فالحاصل ان علم الله هو حضور  
 سائر معلولاته عند الله مثل المعدومات لما كانت حاضرة عند العقول وهي حاضرة  
 عند الله كانت ايضاً حاضرة عند الله ضرورة ان الحاضر عند الحاضر فيكون الله عالماً  
 بجميع الاشياء من غير كثرة في ذاته ونقول ايضاً علم الله بالاشياء هو تمييز الاشياء  
 عنده وتمييز الاشياء عنده هو عين ذاته ليس بحسب صورة فيه واذا نسب التمييز  
 الى المعلوم فهو نفس المعلوم فليس في الخارج الا ذات الله وذوات الاشياء  
 فالعلم اما ان يقال نفس الله بمعنى تمييز الاشياء عنده او نفس الاشياء بمعنى تمييز الاشياء  
 هذا لفظ اقول وهو جيد كله الا ان لمعدوم ليس بشيء وهو لا شيء حتى يتحصل له  
 او تحييم منه صورة غائبة الامرانه من الاثر اعيان فكيف منها وجموعها منسوخ منها بدون  
 تحصيل صورة عليحدة لها فعلم المناسفة الاثر اعيان من حيث هي كذلك قد اعني  
 عن عمل صورة منجزة عنها كما في شريك الباري مثلاً فانه جليلاً ليعلمه بوجوده نفس